٥٪ في السنة الأولى ١٠٪ في السنة الثانية ١٥٪ في السنة الثالثة

مجلس الوزراء يضيف «بدل غلاء المعيشة» لموظفي الدولة والمتقاعدين بواقع ٥٪ لمدة ٣ سنوات

وافق مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين، على عدد من التوصيات العامة لمجلس الوزراء، استنادًا إلى محضر الهيئة الاستشارية للشؤون الاقتصادية بالمجلس الاقتصادي الأعلى، بشأن ظاهرة ارتفاع الأسعار، وغلاء المعيشة الذي تفشى مؤخرًا في معظم مناطق المملكة، محدثًا بذلك قدرًا كبيرًا من السلبيات المؤثرة في حياة المواطنين وقوتهم، من أهمها تحمل الدولة ٥٠٪ من رسوم الموانئ التي تحصلها الدولة، وذلك لمدة ثلاث سنوات. كما تتحمل الدولة لمدة ثلاث سنوات ٥٠٪ من رسوم جوازات السفر، ورخص السير، ونقل الملكية، وتجديد رخصة الإقامة للعمالة المنزلية. وإضافة بدل باسم «بدل غلاء المعيشة» إلى رواتب موظفي الدولة، ومستخدميها، ومتقاعديها، سنويًا بنسبة ٥٪، وذلك لمدة ثلاث سنوات، فضلاً عن زيادة مخصصات الضمان الاجتماعي بنسبة ١٠٪.

كما أقر مجلس الوزراء استمرار دعم السلع الأساسية، للتخفيف من حدة ارتفاع أسعارها، ومراجعة ذلك بعد ثلاث سنوات، وتأكيد تفعيل نظام المنافسة الذي يهدف إلى حماية المنافسة العادلة وتشجيعها، ومنع أي نوع من الممارسات الاحتكارية، وإعادة النظر في نظام الوكالات التجارية، لمنع الاحتكار، وتفعيل الدور الرقابي والتوعوي لجمعية حماية المستهلك، والإسراع في إنهاء مشروع نظام السياسة التموينية.

كما تضمنت قرارات مجلس الوزراء تكثيف جهود مراقبة الأسعار، ومكافحة الغش التجاري، وتفعيل قرارات مجلس الوزراء فيما يتعلق بمتابعة الجهات المعنية، للتحقق من التزام المحلات التجارية بكتابة بيان السعر على جميع معروضاتها، وضبط أي مخالفة تتعلق بذلك، وتفعيل الهيئة العامة للإسكان بشكل عاجل، وتمكينها من مزاولة مهامها خلال العام الجاري، والمسارعة في بناء الإسكان الشعبي الذي تم اعتماد مبلغ عشرة مليارات ريال له، على أن يتم ذلك على شكل وحدات سكنية مناسبة، بما في ذلك بنايات متعددة الأدوار، مع استمرار اعتماد مبالغ إضافية للإسكان الشعبي في السنوات القادمة، وإصدار نظام الرهن العقاري، والأنظمة المرتبطة بشكل عاجل، ودعم الحملات الإعلامية الهادفة إلى توعية المستهلكين بالأنماط الاستهلاكية غير المرشدة، واستمرار وزارة التجارة والصناعة، ووزارة الاقتصاد والتخطيط، ومصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، ووزارة المالية، ومصلحة الجمارك، والجهات المعنية الأخرى، في إجراء مسوحات ميدانية دورية «أسبوعية وشهرية» للأسواق ونشرها، لرصد تحركات الأسعار، واستمرار مراجعة الإجراءات المتعلقة بتسعير الأدوية وتسجيلها، والإسراع في إنهاء الدراسة الخاصة بالتأمين الصحي على المواطنين، وتسهيل إجراءات الاستقدام بما لا يتعارض مع توجهات السعودة، وبما يحد من ارتفاع أجور العمالة الماهرة.